العدد (2218) السنة التاسعة - الخميس (11) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الواقع الاقتصادي

البطاقة التموينية.. تحتضر!

■ عباس الغالبي

يبدو ان البطاقة التموينية تمر بمرحلة احتضار حقيقية ، بعد مسلسل من التلكؤ والانحسار والفساد والغش التجاري والصناعي والفوضى الادارية ، حيث أثبتت معطيات الواقع ان وزارة التجارة في دوراتها المتعاقبة فشلت فشلاً ذريعاً ولافتاً للنظر في مشهد البطاقة التموينية ، فلم يعد هنالك عناء أمام المتتبع والمراقب والمستهلك أيضاً لاكتشاف هذا الفشل الذي أصبح سمة ملازمة لما يسمى بالبطاقة التموينية .

وكنا قد عرضنا في الصفحة الاقتصادية اليومية ، أو الملحق الاسبوعي المتخصص لحالات الاخفاق واسبابها وتداعياتها والمعالجات الممكنة لها فضلاً عن تأشيرنا حالات الفساد المالي والاداري في مشهد البطاقة التموينية ، إلا ان المسار يأخذ بالتداعي نحو الاسوأ من دون معالجات حقيقية وناجعة لواحدة من أهم القضايا التي تلامس هموم المستهلكين وتتعلق بالامن الغذائي الذي لامناص عنه وتحت مختلف الظروف والازمات ، في وقت تنشغل الطبقة السياسية بأمور أخرى تتعلق بالمصالح الشخصية والحزبية ، وتأخذ وقتاً عريضاً طويلاً وتبذل قصارى جهدها للوصول الى غاياتها ومصالحها الخاصة وتترك الحبل على الغارب في هموم الجمهور ومنها البطاقة التموينية التي سئم الناس الحديث عنها ، لان واقع الحال يتحدث عن تخبط وفوضى ووعود فارغة وصفقات فساد أطاحت في مواضع محددة منها برؤوس الكثير من المسؤولين واصحاب القرار في وزارة التجارة .

وعلى الرغم من الاجراءات الحكومية وذهاب وزارة ومجيء أخرى لم يتغير حال البطاقة التموينية ، وأصبح المستهلك يمني النفس بالحصول على مفرداتها كاملة ، في وقت تطلق الوزارة على لسان مسؤوليها وعوداً شتى للاصلاح من دون جدوى ، حتى وصل الامر الى الاعلان الاخير للوزارة عن تقديم مفردات البطاقة التموينية على طريقة السلة الواحدة ، في وقت مازال المواطن ينتظر استكمال تجهيز مفردات محددة بعينها للعام الحالي وقبله العام الماضي .

حقاً انها مفارقة ان يجري استغفال الناس بهذه الطريقة وبهذه الاجراءات الترقيعية التي تثير الدهشة والاستغراب ، حيث لم تستطع الوزارة توزيع كامل مفردات البطاقة التموينية خلال الاعوام السابقة تحت ذرائع شتى ، مرة يقولون بسبب ارتفاع بورصة اسعار المواد الغذائية العالمية وعدم كفاية الموازنة الاستثمارية المحددة للبطاقة التموينية ، ومرة اخرى يعزون ذلك الى ارتفاع تكاليف النقل وشحة الوقود ، ومرة ينطق الفساد وحده معلناً انه المارد الكبير . نقول تتحدث الوزارة الآن عن امكانية توزيع المفردات تلك كاملة في سلة واحدة ، لانعلم هل تستطيع الوزارة الايفاء بوعودها السابقة حتى تفي بوعدها الحالي ، نحن من خلال متابعتنا الدقيقة مسارات عمل هذه الوزارة نشكك بامكانيتها تنفيذ مشروع السلة الواحدة ، ونقول للوزارة الحالية ان مثل هذه الاجراءات الترقيعية وغير العملية أصبحت ادعاءات لاتنطلي على المستهلكين لانهم حفظوا عن ظهر قلب وعود الوزارة العتيدة بمراحلها المتعددة ولم تجد نفعا على طول الخط . نرى الاجدى بوزارة التجارة العمل على اعتماد خطة عملية من شأنها توفير مفردات البطاقة التموينية كاملة غير منقوصة واعادة الحياة لها بعد جدبها والحد من حالات الفساد المالي والاداري التي تعشش في أروقة الوزارة .

التجارة تفاوض شركات عالمية لتنفيذه

خبراء يقللون من إمكانية الوزارة في تطبيق مشروع السلة الواحدة للبطاقة التموينية

□ بغداد/ ليث محمد رضا- وكالات

تجري وزارة التجارة مفاوضات مع سبع شركات عالمية قدمت عروضا فنية لمشروع السلة الواحدة الخاصة بالبطاقة التموينية ، في وقت قلل خبراء اقتصاديون تحدثوا لـ (المدى الاقتصادي) من امكانية وزارة التجارة تنفيذ هذاالمشروع .

وقال خبير اقتصادي مطلع لـ (المد الاقتصادي) طلب عدم ذكر اسمه : لا أتوقع نجاحها لان وزارة التجارة بأسطولها النقلي وجهازها التسويقي عجزت تماماً عن إيصال البطاقة التموينية ودائماً في حالة عجز في التوزيع ،وهذا الإجراء لن يسهم في حل المشكلة لأنه يعتمد على نفس الكادر وذات الآليات السابقة لوزارة التجارة في الوصول إلى المواطن .

واضاف: إذا ما قامت بالعملية جهة غير وزارة التجارة سيشكل ذلك كلفا مالية كبيرة من حيث النقل والتغليف إضافة إلى المبالغ الانفجارية للبطاقة التموينية التي جاوزت حاجز الترليون دينار .

وتابع : ان العقود والاتفاقيات التي تعقدها الدولة تتعرض الى مشاكل من تجربة السنوات الماضية سواء الشركات المحلية والإقليمية والدولية وكثيراً ما تتذرع هذه الشركات عند التلكؤ بشماعة الأمن وتوفير الحماية .

من جانبه قال مدير عام شركة تجارة المواد الغذائية علي مظلوم لـ «المدى الاقتصادي»: أن هذا المشروع مازال مجرد مقترح وعروض قدمت لنا من قبل بعض الشركات قيد الدراسة ، ومبدئياً هي فكرة جيدة لكن ربما صعبة التنفيذ فنحتاج إلى توفير مليون علبة لتكفي كل العراقيين ،وهذا الأمر دون شك يحتاج لطاقة خزنية عالية.

وكان مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية علي مظلوم قد ذكر في تصريحات لـ«السومرية نيوز»، إن «الشركة تتفاوض حالياً مع سبع شركات عالمية قدمت عروضها الفنية لمشروع السلة الواحدة لكافة مفردات البطاقة التموينية من خلال وضعها في كارتون أو كيس نظامي واحد وتوزيعها ضمن الحصة التموينية شهريا على المواطنين».

وأضاف مظلوم إن «الشركات السبع هي شركات كورية وأميركية وسويسرية ومناشىء أخرى».

وأشار مظلوم إلى أن «التلكؤ الحاصل في توزيع مفردات البطاقة التموينية في شهر رمضان يعود إلى ارتفاع درجات الحرارة، مما جعل الكثير من شركات النقل الأهلية تعزف عن نقل المواد الغذائية»، متوقعا أن «يتم توزيع جميع مفردات البطاقة التموينية لشهر رمضان خلال النصف الأول منه».

ولفت مظلوم إلى أن «الشركة لا تعاني قلة المواد الغذائية، وتقوم حاليا بتوزيع مادة السكر وزيت الطعام وحليب الأطفال، إضافة إلى مادة العدس خلال شهر رمضان».

وأكد مظلوم أن «الشركة لديها الكثير من التعاقدات مع الشركات العالمية لاستيراد المواد الغذائية الخاصة بمفردات البطاقة التموينية»، مبينا أن «هناك ست بواخر محملة بالسكر يتم تفريغها في الموانئ العراقية، فضلا عن الآلاف من الأطنان من مادة زيت الطعام في المناطق الشمالية والتي يتم نقلها تباعا إلى جميع المحافظات العراقية». وكانت وزارة التجارة قد أكدت، في أيار الماضي، أن البطاقة التموينية سيتم إلغاؤها في عام ٢٠١٤ وتركيزها بين الأسر الفقيرة فقط، فيما كشفت عن آلية جديدة لتحسين مفردات البطاقة التموينية خلال الفترة الحالية.

ويعتمد غالبية العراقيين في غذائهم الأساسي على ما يحصلون عليه من برنامج البطاقة التموينية وذلك منذ بدء الحصار الدولي على العراق عام ١٩٩٠ عقب الحرب، وتشمل مفردات الحصة التموينية مواد مثل الرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص وغيرها.

في غضون ذلك أعلنت وزارة التجارة أن حجم التبادل التجاري مع إيران ماعدا الأنشطة النفطية وصل إلى ٤ مليارات دولار .

وقال مدير عام العلاقات الاقتصادية الخارجية في الوزارة هاشم حاتم لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن«حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران وصل إلى ٤ مليارات دولار للجميع الأنشطة التجارية والاقتصادية ماعدا مشاريع النفط الخام والغاز».

وأضاف أن«وزارة التجارة تسعى إلى تفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين ورفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين خلال العام الجاري».

وتابع أن«وزارة التجارة بدأت بإعداد تقارير نهائية بشأن الأرقام الدقيقة عن حجم التبادل التجاري بين العراق والدول الإقليمية التي لديها تعاملات تجارية واسعة».

وأعلنت وزارة التجارة الأتحادية عن وصول حجم التبادل التجاري مع تركيا لم يتجاوز ١٠ مليار دولار لجميع الأنشطة التجارية فيما بلغ حجم التبادل التجاري مع الاردن ١مليار دولار ومع سوريا ٢ مليار دولار .

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

البصرة الغنية بالنفط قلقة من دول الجوار

□ عن: الواشنطن بوست

تقول الشائعة المحلية ان العراق سيزود العالم بآخر برميل من النفط، و ان ذلك البرميل سيأتي من البصرة. هذه المحافظة الجنوبية، المحصورة بين ايران و الكويت و القابعة فوق ١٢٠ مليار برميل من النفط الخام، هي مفتاح مستقبل الاقتصاد العراقي. إلا ان السكان المحليين والمسؤولين قلقون من تخلفهم عن جيرانهم المتقدمين في بنيتهم التحتية و في قدراتهم على استخراج النفط.

في الوقت الذي يستعد فيه الجيش الاميركي للانسحاب من العراق نهاية العام، فان سكان البصرة قلقون من عدم قدرة الحكومة المركزية في بغداد على تهيئة جيشها للتصدي لهذه الدول المجاورة التي تتلهف للوصول الى موارد العراق الكبيرة و اسواقه غير المكتملة. في الاشهر الاخيرة، استضاف قادة البصرة وفودا لشركات من الصين و ايطاليا و كوريا الجنوبية المتشوقة للبناء في المحافظة، و فتحت الولايات المتحدة اول قنصلياتها هناك في تموز، على امل تحفيز الاستثمار الاميركي. إلا ان القادة المحليين في المحافظة يشكون من ان حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي مهتمة بفتح مجالات الاعمال مع ايران اكثر من اهتمامها بمصالح المحافظة، ففي الشهر الماضي وقّعت الدولتان (العراق و ايران) اتفاقيات للعمل المشترك في مجالات الثقافة و العلوم و التكنولوجيا و النقل، و هي مبادرة قال عنها المالكي بانها « تؤشر مرحلة جديدة من التعاون. و بينما ينمو الاقتصاد العراقي و الايراني بشكل وثيق، فان المسؤولين في البصرة يعتقدون ان قادة العراق يسمحون لإيران بسحب النفط من مصادره في المناطق الحدودية. يقول فريد الايوبي، عضو مجلس محافظة البصرة و رئيس لجنة النفط و الطاقة فيه، « العراقيون نائمون، بينما ايران تسحب النفط العراقي على طول الحدود. انها قضية خاسرة. الآن فقط – بعد سنين من التخلف عن ايران و الكويت – يوقع العراق صفقات مع شركات شل الملكية الهولندية و بي بي البريطانية لتطوير الحقول و لتوفير الامن الكافي لمنع السحب غير القانوني للنفط عبر الحدود. و من جانب آخر رفض مسؤولون كبار في الحكومة التعليق على سحب النفط على طول الحدود.

في نفس الوقت، و رغم محاولات بغداد ايقاف مشروع ميناء مبارك، فان الكويت مستمرة في خططها لبناء هذا الميناء بكلفة ملايين الدولارات على جزيرة بوبيان، و هو موقع ستراتيجي مهم في شمال الخليج العربي. يقول الايوبي و غيره بان ميناء الكويت سيتسبب في خنق العراق و منعه من الوصول الى الخليج و الى السفن الكبيرة التي تجلب الاعمال الى ميناء مشابه مخطط له من قبل العراق في مدينة الفاو. عند ميناء الفاو الحالي تملأ نفايات سفن صيد السمك شواطىء شط العرب الذي يربط نهري دجلة و الفرات بالخليج العربي.

حوالي ٧٠٪ من سكان الفاو كانوا ذات يوم يكسبون عيشهم من صيد السمك، الا ان التلوث المتزايد في النهر و النزاعات مع حرس الحدود الايرانيين الذين يجولون في مياهه أجبرت اغلب صيادي السمك على ترك عملهم و البحث عن عمل آخر. في الشهر الماضي قتل احد صيادي السمك العراقيين على يد الحرس الايرانيين، و هو آخر حادث من سلسلة اعمال قتل و خطف منذ تكثيف النزاع على طول الحدود بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣.

■ ترجمة: عبد الخالق علي

التخطيط : 80 % من موازنة وزارة الكهرباء لاتصرف على إنتاج الطاقة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشفت وزارة التخطيط عن أن ٨٠٪ من موازنة وزارة الكهرباء لاتصرف في مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية .

وذكرت وزارةالتخطيط والتعاون الإنمائي،أمس الاول الثلاثاء، أنها منحت الأولوية في توزيع موازنة عام ٢٠١٢ إلى قطاع الكهرباء .

وقال وزير التخطيط علي شكري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن «وزارة الكهرباء تصرف ٨٠٪ من موازنتها المالية على توفير الوقود لتشغيل المحطات الكهربائية ومشاريع تأهيل المنظومة الناقلة للطاقة «. وأعلنت وزارة الكهرباء الأتحادية في ٢٨ تموز/يوليو الماضي أنها بحاجة إلى عشرة ملايين برميل يومياً لتشغيل جميع محطات الوقود الكهربائية وتوفير ٨ ساعات يوميا من الكهرباء . وأضاف ان « نسبة الهدر في المنظومة الكهربائية بسبب قدم الأسلاك الناقلة تصل إلى ٣٠٪ الامر الذي يفترض معالجته في موازنة عام ٢٠١٢». وتابع ان» وزارات التخطيط والمالية والكهرباء ستعمل على توفير الاموال اللازمة في موازنة عام ٢٠١٢ وإحالة المشاريع للشركات العالمية الرصينة». وأوضح أن» وزارة التخطيط ستطرح في اجتماعات مناقشة مجلس الوزراء للموازنة عام ٢٠١٢ ملف دعم القطاع الكهربائي ومساعدة وزارة الكهرباء في تجاوز المشاكل المصرفية والمالية التي تعوق تنفيذ المشاريع «.

وأشار إلى أن « الحكومة العراقية عازمة على معالجة مشكلة الطاقة بنسبة كبيرة خلال عام ٢٠١٣ المقبل بعد وضع خطة نموذجية حكومية لتنفيذ مشاريع توفير الطاقة في البلاد «. وكان رئيس الوزراء قد طلب من مجلس النواب في ٦ آب /أغسطس /الجاري اقالة وزير الكهرباء رعد شلال بسبب تورطه بصفقة نصب محطات وهمية وتعاقده مع شركات ألمانية وكندية غير رصينة بقيمة ١,٧مليار دولار .

المالية النيابية تنجز قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد رئيس اللجنة المالية النيابية حيدر العبادي أن قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث انتهت التعديلات عليه من قبل اللجنة ورفع إلى رئاسة مجلس النواب .

وكانت الحكومة قد قدمت مسودة قانون تقضي بتخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة بنسبة ٥٠٪.

وقال العبادي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن «اللجنة المالية النيابية أنجزت قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث ورفعته إلى مجلس النواب لادراجه ضمن القوانين المعدة للتصويت «.

وأضاف أن «اللجنة عملت على معالجة بعض البنود في مسودة قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة وتقليل المنافع الأجتماعية التي قدمها مجلس رئاسة الوزراء لتأخذ بالاعتبار إقرار موازنة عام ٢٠١٢ «.

الصناعة تخطط لإنتاج سيارات عراقية 100 % كوادر محلية

□ بغداد/ وكالات

كشفت وزارة الصناعة والمعادن عن خطة لإنتاج سيارات عراقية ١٠٠٪ بكوادر محلية، مؤكدة الانتهاء من بناء المصنع اللازم لذلك الغرض وبكلفة إجمالية بلغت عشرة مليارات دينار، فيما أشارت إلى أنها ستتعاقد مع شركات كورية لتجميع وتصنيع السيارات داخل العراق.

وقال مدير عام الشركة العامة لصناعة السيارات التابعة للوزارة عدنان احمد رزين لـ«السومرية نيوز»، إن «الشركة تخطط خلال ثلاث أو خمس سنوات مقبلة لتصنيع سيارات عراقية ١٠٠٪ وباسم عراقي»، مشيرا إلى أن «طبيعة هذه السيارات ستختلف عن التي يتم تجميعها حاليا في الشركة مثل سيارات شيري وسايبا وجيلي».

وأضاف رزين أن «الشركة انتهت من بناء المصنع وبكلفة إجمالية بلغت عشرة مليارات دينار»، مبينا أن «الشركة تقوم الآن بتجهيز المخططات لتصنيع المعدات واستيراد قسم منها».

وأشار مدير عام شركة صناعة السيارات إلى أن «السيارات ستتم صناعتها في العراق وسوف تحمل اسما عراقيا، كذلك سيكون تصميمها وصناعتها من قبل عراقيين»، لافتا إلى أن «الشركة تفكر في تقليص المدة المحددة للبدء في المشروع في حال ازدياد الإيرادات الخاصة بالشركة».

وأوضح رزين أن «الشركة ستتعاقد قريبا مع شركة كيا الكورية لصناعة وتجميع السيارات الخفيفة والثقيلة في العراق ومع شركة هوندای»، لافتا الى أن «الشركة تسعى إلى جلب أنواع السيارات للعراق».

وكانت الشركة العامة لصناعة السيارات وقعت، في السابع من آب الحالي، عقدا مع شركة فوتون الصينية لتجميع السيارات داخل العراق من خلال تجميع وتسويق ألف سيارة سنويا بأنواع مختلفة.

كما تعاقدت مع شركة سكانيا السويدية في بداية عام ٢٠٠٩، لإنشاء خط إنتاجي لتجميع الشاحنات، وتعاقدت الش ركة أيضا مع شركات مارسيدس وورينو في عام ٢٠١٠، لإنشاء خطوط لتصنيع وتجميع شاحنات مارسيدس ورينو، كما تعاقدت مع شركات صينية وإيرانية بداية العام الحالي ٢٠١٠، لتجميع سيارات الصالون. وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء أوعزت، في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة، بتزويدها بكشف يتضمن أنواع ومواصفات المنتجات التي تقوم تشكيلاتها بتصنيعها وتسويقها، بغية الترويج لها محليا لسد احتياجات القطاع العام، كما ألزمت في قرارها رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠٠٩ الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة، بشراء منتجات وزارة الصناعة والمعادن دعماً للمنتج الوطني.

(صاعد... نازل)

■ متابعة / المدى الاقتصادي

واصلت اسعار المواد الغذائية ارتفاعها في الاسواق المحلية ، فيما عزا خبراء اقتصاديون متعاملون في الاسواق هذا الارتفاع الى ارتفاع كلف الاستيراد والنقل .

وقال التاجر حسن الدهلكي لـ (المدى الاقتصادي) : ان ارتفاع كلف الاستيراد هي وراء ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية من حيث كلفة الاجازة و شهادة المنشأ المصدرة من السفارة العراقية ،موضحاً ان أية بضاعة قادمة من دول الخارج مثلا من الصين لها تصديق بمبلغ (٥٠٠-٧٠٠) دولار ويحتاج لها اسبوع او اسبوعين على الاقل فضلاً عن تكلفة ارسالها في البريد البالغة (٥٠ دولارا) ورسم الاجازة البالغ (٢٠٠ الف دينار) تقريبا ، مشيراً الى ان التعقيب هو الأخر يحتاج الى (٢٠٠ الف دينار) .

واضاف الدهلكي ان مطابقة البضائع sgs تحتاج الى (٦٠٠-٧٠٠) دولار فضلاً عن تكلفة بقاء حاويات البضائع في دول الجوار على ارضيات تركيا وسوريا والاردن وبواقع (٦٠ دولار) لكل حاوية .

من جانبه قال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص لـ (المدى الاقتصادي) : ان السبب الرئيسي في ارتفاع الاسعار البدء بعملية فحص الجودة sgs و توقف بعض الشاحنات وتأخر البضاعة في الحدود يومين او ثلاثة ايام فضلاً عن تكاليف النقل العالية وارتفاع اجور سائقي الشاحنات ماسبب كلفة اقتصادية لزيادة الاسعار .

وذكرت تقارير اعلامية مطلعة إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٧٢٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠ كغم من(٥٥،٥٠٠)دينار إلى (٥٤٢٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحدزنة(٥٠كغم)إلى(٦٢،٧٥٠)دينارا ، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٥،٧٥٠) دينارا ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٠،٥٠٠) دينار إلى (٣١،٧٥٠) دينارا، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٨،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢١،٧٥٠) دينارا إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٦،٥٠٠) دينار.

وأضاف كما ارتفع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٢٥٠) دينارا ،فيما ارتفع سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٥٠٠) دينار،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينارا وسعر الموصل١٤٢٥٠، وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠و سعر الموصل١٣٧٥٠و سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو بغداد و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨» أما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالآتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٤٥٠دينارا رز إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠ دينارا ، كيس زنة ٥٠ كغم (٥٠٠، ٢٧) دينارا، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٥،٠٠٠ دينار .

من جانبه أعلن الجهاز المركزي للإحصاء عن أسعار السلع بالدينار العراقي اذ بلغ سعر بصل أبيض بارد يابس في بغداد ١٠٠٠ دينار للكيلو ، وسعر الموصل ٨٠٠ دينار وسعر البصرة ٨٠٠دينار والبطاطا كيلو سعر بغداد ١٠٠٠ و الموصل١٠٠٠ و البصرة١٠٠٠ والطماطة كيلو سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠، وخيار ماء كيلو سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٥٥٠. والبرتقال / محلي كيلو سعر بغداد ٦٥٠ سعر الموصل٥٥٠ سعر البصرة ٧٥٠برتقال / مصري كيلو سعر بغداد١٠٠٠ سعر الموصل١٠٠٠ سعر البصرة ١٤٥٠دينارا